الإصلاح المجتمعي

القس بيتر وديع

مُقدّمة

في أكتوبر من كل عام، تحتفل الكنائس المُصلحة في كل العالم، بذكرى الإصلاح الإنجيلي الذي قام في القرن السادس عشر، على يد الراهب الألماني مارتن لوثر. والسؤال المطروح علينا ونحن بصدد هذه الذكرى، هل عندما انطلق الإصلاح الديني في أوروبا كان له تداعيات في المجال العام أم ظل حبيس المجال الديني فقط؟ وهل الإصلاح مقتصر فقط على الأمور الدينيّة أم المجتمعيّة أيضًا؟ وهل الكنائس المُصلحة لها دور في عملية الإصلاح المجتمعي؟ وهل للكنيسة دور إصلاحي تجاه القضايا التي تواجه الإنسان وكوكب الأرض اليوم؟

نظرة تاريخيّة على تأثير الإصلاح الديني على المجتمع

انطلق الإصلاح الديني في أوروبا في القرن السادس عشر، في ظل فساد ديني واجتماعي وسياسي ساد لفترات طويلة فيما يُسمى بالعصور المُظلمة؛ إذ كانت الكنيسة تدّعي أنها سلطة الله على الأرض، وأنها المصدر الوحيد للخلاص وغفران الخطايا. واستحوذت المؤسسة الكنسية ورجال الإكليروس على تفسير الكتاب المقدَّس، وكان غير مسموح لباقي الشعب أن يقرأ أو يُفسر الكتاب المقدَّس، وادعوا أن تفسيرهم هو الحق المُطلق غير القابل للنقاش.

في عام 1517م، قام الراهب الألماني مارتن لوثر بتفجير ثورة الإصلاح ضد استبداد البابا ورجال الدين، وهاجم عملية بيع صكوك الغفران، التي كانت الكنيسة تبيعها للفقراء مقابل مبالغ ضخمة واهمة إياهم بأنهم يملوكن أماكن في السماء لهم ولموتاهم. وكان لحركة لوثر صدى كبير في المنيا وإنجلترا؛ لأنه واجه سطوة الكنيسة، وأنار الظلمات من خلال أفكاره التي أكدت على عدم وجود سلطة بين الخالق والمخلوق، وعملت على ترجمة الكتاب المقدَّس للألمانيّة، ليكون مُتاحًا للجميع، وأكدت على عدم وجود تمييز بين الإكليروس والعلمانيين، ونادت بكهنوت جميع المؤمنين، وأن الخلاص مُقدّم بالنعمة ويُحصل عليه بالإيمان وليس بالأعمال.

كان لحركة الإصلاح هذه أثر كبير على المجتمع فيما بعد؛ فالإصلاح لم يقتصر على الأمور الدينيّة فقط، بل شكّل وعيًا عامًّا، وأحدّث نقلة في طريقة التفكير في الله، ومِن ثمّ السلطات

الحاكمة، وأيضًا فتح الباب أمام الجميع لحريّة تفسير النص الديني، ومِن ثمّ إعمال العقل والحثّ على التفكير النقدي حتى في المُقدسات. وحفز الإصلاح حريّة الفرد مما أنتج تشجيعًا للحكم الديمقراطي في مقابل الحكم الثيوقراطي الذي كان سائدًا، وحريّة العقيدة، والرأي، والتعبير. كما كان لحركة الترجمة -ولاسيما مع ظهور الطباعة على يد يوهان جوتنبرج في ذلك الوقت- أثر على إنتاج الكتب ونشر المعرفة.

ومن المعروف تاريخيًّا أن بعد عصر الإصلاح دخلت البشريّة إلى عصر جديد وهو عصر التنوير، الذي أعطى مساحة حقيقية لإعمال العقل ورفض الكثير من الأمور الغيبيّة، ومراجعة المُسلمات حتى الدينيّة الموروثة، وامتحانها في ضوء العقل والمنطق الإنساني، وبدأ عصر العلم والاكتشافات في كل العلوم سواء الإنسانيّة أو التجريبيّة، وبدأ التطوير في الأنظمة السياسيّة والاجتماعيّة. وانتقل التاريخ، والإنسانيّة والحضارة، مما يُعرف بعصر ما قبل الحداثة إلى ما يُعرف بالحداثة. وكل الفضل يرجع إلى حركة الإصلاح الديني الإنجيلي في أوروبا.

الكنيسة المُصلحة والإصلاح المجتمعي

تطور الفكر المُصلح مع الوقت ورسم لنفسه ملامح عديدة، ومع صعود التنوير والحداثة، بدأت الكنيسة المُصلحة ترى أن الإصلاح ليس قيد الشأن الديني، ولكنه يمتد للشأن العام المجتمعي أيضًا، لذا اهتم الفكر المصلح بتطور بالإنسان وتنميته، وأيضًا بإصلاح الأنظمة المجتمعيّة، التي تنظم علاقة البشر ببعضهم البعض، وذلك بناءً على عقيدة الكنيسة نفسها في الفكر المُصلح. فالكنيسة ليست هدفًا في حد ذاتها، ولكنها تشير لما هو أبعد منها، فهي تشهد عن المسيح. والكنيسة ليست مبنى أو مكانًا، بل هي جماعة المؤمنيين الشاهدين على عمل الله في حياتهم. في فكر ما قبل الإصلاح كانت الكنيسة مصدر الخلاص، ويجب أن يأتي الناس إليها حتى يخلصوا، ولكن في الفكر المُصلح الخلاص في المسيح فقط، وعلى الكنيسة أن تكون جزءًا من المجتمع، وتسعى للتأثير فيه، وتعمل على تنميته وتطويره.

لذا نرى اهتمام الكنائس المُصلحة -غير الأصوليّة- بالعمل الاجتماعي التنموي، ونجدها تؤمن أن تنمية المجتمع جزء لا يتجزأ من رسالتها وإرساليتها، فهي موجودة من أجل الإنسان، وليس العكس. فنرى اهتمام الكنائس المُصلحة، بالتعليم وتأسيس المدارس، لبناء الوعي منذ الطفولة.

والاهتمام ببناء المستشفيات لمساعدة المرضى، وغير القادرين على العلاج. والاهتمام بالاندماج مع المجتمع المدني من خلال الجمعيات الأهليّة التي تسعى لتنظيم المجتمع، وتمكين أفراده من خلال بناء قدراتهم.

ولكن -للأسف- مع تطور حدّة الحداثة ظهرت الليبراليّة اللاهوتيّة التي رأت أن في العمل الاجتماعي كل رسالة الكنيسة، ورفضت الرسالة الروحيّة، والأمور الفوق طبيعية. ومن الناحية الأخرى ظهرت أيضًا كرد فعل لليبراليّة حركة أصوليّة مُضادة ترى أن لا علاقة للكنيسة بالعمل الاجتماعي، ولا بد من انحصار دور الكنيسة في العمل الروحي الخلاصي فقط. وتأرجحت الكنيسة المُصلحة بين هذين الاتجاهين المتطرفين. ولكن دائمًا كعادة التاريخ يظهر بعد كل تطرف محاولات جادة للاتزان، وبالفعل ظهرت تيارات محافظة، ولكن مستنيرة، ترفض الأصوليّة المُنغلقة، ولكن دون أن تغرق في الليبراليّة.

ويرى التيار المُصلح المحافظ المستنير أن للكنيسة دوريْن متساوييْن في الأهميّة، وهما دور روحي خلاصي أبدي، ودور اجتماعي تنموي زمني، وبالتالي لا تتنازل الكنيسة عن هويتها ودورها التاريخي في إعلان خلاص يسوع المسيح، وأيضًا لا تتغافل عن المجتمع التي هي جزء منه وتتفاعل بإيجابية مع السياق المُعاصر لها كجزء أصيل من رسالتها.

الإصلاح الديني والإصلاح المجتمعي

ومما سبق قد تتساءل عزيزي القارئ أيهما أهم هل الإصلاح الديني أم الإصلاح المجتمعي؟ وبالنظرة السريعة للتاريخ منذ ظهور الإصلاح، وبالتأمل في واقع حياتنا، سنجد ببساطة أن كلاهما وجهان لعملة واحدة.

فالإصلاح الديني يُعالج الفكر من جذوره ويجعل الفرد يُغير منظوره في الله والإنسان والوجود، ويجعله يُفكر دينيًّا/ إيمانيًّا بطريقة أكثر عقلانيّة، ويربط المؤمن بالواقع، ولا يفصل بين العقيدة والحياة، ويفتح الباب الدائم للمراجعات، وعدم أخذ الآراء كمسلمات، بل يحث باستمرار على التفكير النقدي، وإعمال العقل في النص الديني، ويُزيل التمييز ويقضي على الطبقيّة بين رجال الدين وباقي المؤمنيْن. وبالتأكيد كُل هذا يقود إلى إصلاح مجتمعي وتطوير في حياة الأفراد والمجتمعات، ويخلق سعيًا لحياة أفضل، وارتقاء بنوعيتها، دون تمييز أو تعصب.

ومن الناحية الأخرى، نرى أن الإصلاح المجتمعي يسعى إلى الاهتمام بالتعليم، وتطوير منظومته، من خلال تعزيز التفكير النقدي في العمليّة التعليميّة. وأيضًا يؤكد على الاهتمام بنوعيّة حياة الفرد وتحسينها، والاهتمام بالمجتمعات المهمشة والفقيرة، والعمل على المساواة بين الجنسين، وخلق بيئة ملائمة للعمل، والحفاظ على الموارد البيئية واستثمارها، ونبذ العنف والتطرف، والتأكيد على القيم التي تدعم التعدديّة، واحترام الآخر، وبناء السلام في المجتمع. وبالتأكيد كُل هذا يقود إلى إصلاح ديني، فكل هذا يجعلنا نرى النص بطرق أكثر انفتاحًا، ونرى أن العقيدة لا بد وأن تكون مرتبطة بالحياة، وتدفعنا على بناء الإنسان في كل جوانبه.

لذا يُمكن استنتاج أن العلاقة طرديّة بين الإصلاح الديني والإصلاح المجتمعي؛ فكلما زاد أحدهما يزيد الآخر أيضًا بالضرورة، وكلما تدهور أحدهما يتدهور الآخر أيضًا تلقائيًّا. إذًا لا بد من سعينا جميعًا -أفرادًا ومؤسسات- على العمل المزدوج في كليهما، حتى نُحقق إصلاحًا أصيلًا ومُتكاملًا، يعمل على بناء الفرد في كل جوانبه سواء الروحيّة أو العمليّة، ومِن ثمّ بناء مجتمعات أكثر متانة ومرونة في مواجهة التطورات المذهلة، وأكثر قدرة على مواكبة العصر بطريقة صحيحة وفعّالة.

خاتمة

لا يمكن أن يكون الدين مقتصرًا على بعض القضايا، وحبيس جدران المؤسسة الدينيّة، ولكن لا بد وأن يكون الدين قوة مؤثرة ومُحركة لنا في طريق الإصلاح والتنميّة والتطوير لحياتنا ومجتمعاتنا وبلادنا وكل أرضنا.

فالكوكب اليوم يواجه الكثير من القضايا التي تهدد كل سكانه الحاليين والقادمين، بدءًا من أزمات التغيرات المناخيّة، والقضايا البيئيّة، وتآكل المساحات الخضراء، وتهديد الكثير من الكائنات بالانقراض، وقضايا التمييز والعنصريّة، والعنف والحروب، واللاجئين، والأوبئة، وقضايا الصحة، والأزمات الاقتصاديّة، والفقر والجوع... إلخ.

فلا يُمكن، وليس من المنطقي والأخلاقي، أن يكون إيماننا ليس له علاقة بكل هذه الأمور، وأن نتغافل كل هذا، ونظن أننا يُمكننا الاكتفاء بممارسة الشعائر الدينيّة داخل جدران المؤسسات الدينيّة، ونغرق في الخلافات المذهبيّة والطائفيّة، ظانين أننا بذلك نطيع الحق.

لذا أشجعك عزيزي القارئ، أن تسعى بخطى جادة للمصالحة بين الدين والمجتمع. فالإيمان الحقيقي هو الإيمان العامل بالمحبة تجاه الله والنفس والآخر، وعلينا أن نستلهم من روح الإصلاح الجرأة في التجديد الفكري واللاهوتي، ونعمل على بناء الجسور بين الكنيسة السياق المُعاصر، واللاهوت والفلسفة، والخدمة الروحيّة والخدمة المجتمعيّة، دون فصل، ولكن بانسجام واتساق، كما كان السيد المسيح نفسه، عندما كان على أرضنا.